

في معركة الإصلاح الاجتماعي مبعث الحركة الفكرية لإصلاح الأحداث

يرجع تاريخ الحركة الفكرية من إصلاح الأحداث لأهمل وصغار المجرمين في مصر إلى أصرين .

الأمر الأول : الطفل السجين ، إذ أنه فيا قبل سنة ١٨٩٤ كان كل من زار سجننا من السجون المصرية يقع نظره على عدد ليس بالقليل - حيث يسجن الأحداث جنبا إلى جنب و كبار المجرمين ، الأمر الذي أهتم له المفتش العام للسجون إذا ذاك ، الدكتور ه . كركشك باشا (سنة ١٨٨٤ - ١٨٩٧) .

الأمر الثاني : الطفل الشريد . حيث أخذ المئات من الأطفال المشردين في الانتشار في أكبر شوارع مدينة القاهرة والإسكندرية ، كان الكثيرون من أولياء أمور هؤلاء الأطفال المارقين يتهمونهم بالجرائم ، ليتسنى القبض عليهم وإيداعهم (سجن الأحداث) مما انتهى إلى صدور قانون التشرذم رقم ٢ لسنة ١٩٠٨

ويرجع ما أعددنا لإصلاح الأحداث منذ الساعة الأولى إلى خطوات ثلاث .

الخطوة الأولى :

(١) تدبير مكان صالح جمع فيه الأطفال على حدة وكان مقره الإسكندرية في سنة ١٨٩٤
(١) وفي سنة ١٨٩٦ انتقل هؤلاء الأطفال من الإسكندرية إلى القاهرة حيث مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ، ومنها إلى مدرسة البنات التابعة لمجلس مديرية الجيزة سنة ١٩٠١

(ب) وفي سنة ١٩٠٧ أنشئت إصلاحية للبنات وكان مقرها حلوان .

(٢) وما كان من إنشاء دار فسيحة سنة ١٩٠٧ خصصت للبنين والبنات تأسست على نظام معاهد الإصلاح في أمريكا في ذلك الوقت ، وانتقل إليها الأحداث من البنين والبنات في سنة ١٩٠٨ . وإن الفضل في إقامة هذه الدار والمبنى الشاخص يرجع إلى كولس باشا مفتش عام السجون سنة ١٨٩٧ - ١٩١٣ ، ومؤسس سجون مصر وإصلاحياتها ووضع أنظمتها .

(٣) إصلاحية المريج سنة ١٩٢٨ ويرجع إنشاؤها إلى سنة ١٩٢٠ . بناء على قرار

لوزير المعارف ، بعد أن تم الاتفاق بين حكمدار بوليس القاهرة ومستشار وزارة المعارف مستر باترس إذ ذاك على إنشاء (مدرسة الحقل الصناعية) يلحق بها الأطفال المشردين

الذين يعثون بالأمن والنظام في شوارع القاهرة والذين هم مصدر متاعب رجال البوليس ، ومضيفة لأوقاتهم وقد كان مقرها الجبل الأصفر ، وإلى سنة ١٩٢٥ ثم تسليمها إلى مصلحة السجون ، وقد نقلت إلى مكانها الحالي سنة ١٩٢٨ ، وتشغل ما لا يقل عن ٧٠ فدانا .

(٤) إصلاحية أحداث القناطر ، أنشأتها مصلحة السجون سنة ١٩٢٨ ، لتقوم بإعداد ما يلزم من حاجة السجون إلى غزل القطن ، وبها مصنع تأسس لهذا الغرض .

الخطوة الثانية :

تشريع الأحداث ، وقد مر على هذه الخطوة مراحل أربع :

(المرحلة الأولى) فيما أدخل من تعديل ، على ما كانت من تشريع قائم ، من قانون العقوبات سنة ١٨٨٣ وكان ذلك في سنة ١٩٠٤ ، حيث كفّل الحكم على الأحداث بالوضع في مدرسة إصلاحية ، إلى الجلد بالعصا مع إباحة الحبس في السجون .

(المرحلة الثانية) صدور قانون المتشردين الأحداث (قانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨) وأساسه الحكم على الحدث المتشرد أو المارق من سلطة والديه ، بالوضع بالإصلاحية أو بمدرسة شبيهة بها إلى أن يبلغ سن ١٨ سنة .

(المرحلة الثالثة) فيما أدخل من تعديل سنة ١٩٣١ على قانون العقوبات ، وأساسه مراعاة الحكم على الحدث ، والوضع بالإصلاحية لمدة لا تزيد على خمس سنوات ، ولا يمحّك بها بعد سن ١٨ سنة .

(المرحلة الرابعة) فيما أدخل من تعديل على قانون العقوبات سنة ١٩٣٧ ، بمناسبة إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وأخص هذه التعديلات في محيط الأحداث طبعاً .

(١) تحريم سجن الأحداث من سن ٧ — ١٥ سنة .

(٢) إلغاء العقوبة البدنية .

الخطوة الثالثة : محاكم الأحداث ومحاكمهم :

لا تختلف محاكمة الأحداث وما يتبع فيها من إجراءات عن تلك التي تتخذ حين محاكمة المجرم البالغ ، اللهم إلا ما كان من :

(١) إنشاء محكمة خاصة للأحداث في سنة ١٩٠٥ بالقاهرة محاكمة النظام الأمريكي في ذاك الوقت ، من حيث الأخذ بفرديّة القاضي ، على أن نظام الجلسات لا يختلف عما هو مقرر في المحاكم العامة .

(٢) كما أنشئت في سنة ١٩٠٦ محكمة أخرى للأحداث في الاسكندرية على مثال الموجودة بالقاهرة .

(٣) وفى سنة ١٩٢١ تقرر أن تخصص نيابة للأحداث ، تتبع محكمة الأحداث بالقاهرة والإسكندرية .

(٤) وفى يونيه سنة ١٩٤٠ أنشئ مكتب للخدمة الاجتماعية فى محكمة الأحداث بالقاهرة ، طبقا لقرار وزارى من وزارة العدل بالاتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ، ومهمة هذا المكتب : بحث حالة الأحداث قبل المحاكمة بحثا اجتماعيا صحيا نفسيا ، مع اقتراح العلاج . ومن الإنصاف أن نقرر : أن أساس هذا المكتب وإنشاءه يرجع إلى تلك الأيدى العاملة فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .

ومنى بهذه المناسبة أقرر أن أول قاض أقام العدل فى محكمة الأحداث بالقاهرة وكان له أثر يذكر واقترحات لو كان عمل بها السلف فى حينها ، لكننا قد خطونا شوطا بعيدا فى إصلاح الأحداث وتقدما يذكر ، هو المرحوم (ثروت باشا) وقد كانت من أخص إقتراحاته : العمل على إنشاء المدارس الصناعية وتعميمها ، حتى يجد هؤلاء الأحداث إليها سبيلا . كما أن أول قاض تمهد محاكمة الأحداث بالإسكندرية (عبد الفتاح يحيى بك) وهو صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا .

توزيع الأحداث على دور الإصلاحات :

الأصل فى توزيع الأحداث على دور الإصلاحات فى مصر ، هو القانون : قانون العقوبات ، وقانون التشرذ . وعلى هذا الأساس :

(١) تضم إصلاحية البنات المحكوم عليهم بقانون العقوبات وقانون التشرذ معا ، إذ أنها الإصلاحية الوحيدة فى القطر ، ومقررها لا يزيد على ٣٠٠ بنت .

(٢) " ١ " خصصت إصلاحية أحداث الجيزة للبنين منذ سنة ١٩٢٩ للأحداث المحكوم عليهم بقانون التشرذ وفيما قبل ذلك كانت تضم بين جدرانها الأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات وقانون التشرذ ومقرر هذه الإصلاحية ٨٥٠ غلاما ، وقد يصل تعدادها إلى ٩٠٠ غلام .

" ب " أما إصلاحية أحداث القناطر فإنها فى الواقع جزء متم لإصلاحية الجيزة ، ذلك أن الأحداث الذين يعملون فى مصنع الغزل ، يختارون ممن ألقوا بإصلاحية الجيزة ، ومن قد مضت عليهم سنة أو أكثر ، وطبقا لشروط تقتضيها صناعة الغزل ، ومقررها ٣٠٠ غلام .

(٣) وأخيرا أحداث المرج ، كان يلحق بها الأحداث المشردون حتى سنة ١٩٢٩ ، حيث خصصت للأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات ، ومقررها ٥٠٠ غلام ، على أن يلحق بها ما يقرب من ٦٠٠ غلام أو يزيدون .

الحلقة المفتودة من الإصلاح في مصر :

إن حلقة إصلاح الشبان والشابات المجرمين في مصر ، حلقة ملائمة بالألوف من الشبان والشابات وإن هذه الناحية المهجورة لفتي مسيس الحاجة إلى تشريع خاص ومعاهد تحمي الشبان ، من شر الانزلاق في عالم الجريمة والمجرمين .



وفي النهاية أختتم كلمتي هذه باقتراحات متواضعة ، راجيا أن نحقق الأمل في ما فاتنا من سبل الإصلاح ، وطرائق العلاج ، في شتى نواحي إصلاح الأحداث .

أما أول المقترحات : فتشريع شامل يكتنف جميع نواحي الحياة الاجتماعية للأحداث والشبان على السواء ، ويقيمهم شر الجريمة والمجرمين ؛ على أن يحرم بتاتا ممن الأحداث والشبان في السجون العمومية .

ثانيا : تنظيم عاكم الأحداث وما يتبعها من نظام المماكمة ، على أن تكون مبعث إصلاح وتهذيب لا أن تلقى بأطفالنا إلى دور الإصلاحيات دون بحث أو علاج .

ثالثا : العمل على إنشاء نظام إدارات المراقبة ، سواء ما كان منها تابعا لمحاكم الأحداث أو معاهد الإصلاح .

رابعا : تعدد معاهد الإصلاح وتعميمها وتنظيمها ، بحيث يتسنى توزيع الأحداث عليها ، بما يتفق وأسمانهم وميولهم ومستوى حياتهم العقلية ، وإعدادهم إعدادا يمكنهم من الحياة الشريفة .

(خامسا) إنشاء معاهد لإصلاح الشبان والشابات من المجرمين ، حتى ننقذ الآلاف منهم ، وبعودوا إلى المجتمع مواطنين عامين ، دون أن يكونوا حربا عوانا عليه وعلى أنفسهم .

(سادسا) معاهد خاصة لضماف العقول من الأحداث ، على أن تكون أقرب إلى المستوصفات منها إلى أماكن الجزر .

(سابعا) نظام يحقق رعاية الأحداث بعد الإفراج عنهم ، دون العود إلى اقتراف الجرائم ، ويقيمهم شر البطالة .

فتح الله المرصفي

ممنش التعليم بمصلحة السجون